S/PV.7622

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٢٢**

الثلاثاء، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرانكوف
	إسبانيا	السيد دي لا كابي غارسيا
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد يليتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد لاميك
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1603961 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود إبلاغ مجلس الأمن بأننا أعلمنا بأن الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي قد وافته المنية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على معالي السيد بطرس بطرس غالي.

التزم أعضاء مجلس الأمن بدقيقة صمت.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية):لا يزال النزاع في اليمن يقتل المدنيين ويشوههم، مسببا معاناة لا حد لها، وفي الوقت نفسه مدمرا سبل كسب العيش والمنازل والمجتمعات والبنية التحتية المدنية الأساسية. الكثير من ذلك هو نتيجة للقصف العشوائي والقصف بالقنابل من جانب الأطراف. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٥، أبلغت المرافق الصحية عما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ من الخسائر البشرية، بما في ذلك أكثر من ٦ ٠٠٠ حالة وفاة، في جميع أنحاء البلد. وقد أكدت الأمم المتحدة أن ٢ ٩٩٧ قتيلا على الأقل و ٥ ٦٥٩ جريحا هم من المدنيين. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن ما يزيد على ٧٠٠ طفل لقوا مصرعهم وأصيب أكثر من ١ ٠٠٠ بجروح. وهناك تقارير تفيد أن الأطراف قد جندت قسرا نحو ٧٢٠ طفلا.

إن الصراع يتسبب في خسائر إنسانية مروعة. واضطر أكثر من مليون شخص إلى مغادرة ديارهم. ويعاني حوالي ٧,٦ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويعاني نحو مليوني طفل من سوء تغذية حاد، والنساء الحوامل أو المرضعات بحاجة إلى علاج عاجل.

إن عدم دفع المرتبات والنقص الحاد في الأدوية والتدمير المتصل بالنزاع يعني أن نحو ١٤ مليون يمني لا يحصلون على خدمات كافية من الرعاية الصحية. ومنذ آذار/مارس من العام الماضي، أغلق ما يقرب من ٦٠٠ من المرافق الصحية بسبب الأضرار والنقص في الإمدادات الحيوية أو بسبب وجود نقص في الأخصائيين الصحيين. ويستخدم ما يقرب من ٢٢٠ من هذه المرافق لتقديم العلاج من سوء التغذية الحاد. وفي كانون الثاني/يناير وحده، تم تدمير ما لا يقل عن ثلاثة مرافق صحية – مستشفى واحد ومرفقان في مديرية نهم بمحافظة صنعاء.

وتسرب أكثر من ١,٨ مليون طفل من المدرسة منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١٥، مما رفع مجموع عدد الأطفال غير الملتحقين بالدراسة إلى أكثر من ٣,٤ ملايين طفل عند اقترانها مع أرقام ما قبل الأزمة. وأصبحت أكثر من ١ ١٧٠ مدرسة غير صالحة الآن للاستخدام بسبب الأضرار المتصلة بالصراع ووجود المشردين أو احتلالها من قبل الجماعات المسلحة.

وجرى تدمير أو تخريب البنى الأساسية المائية التي تخدم ما لا يقل عن ٩٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب الضربات الجوية والمدفعية والصواريخ. وعلى سبيل المثال، تم في الأسبوع الماضي

التدمير التام لخزانات مياه، تخدم ٠٠٠ ٤٠ شخص،وتفيد التقارير بأنها كانت بسبب ضربة جوية على العاصمة صنعاء.

وتقدم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية المساعدة في ظل ظروف صعبة وخطيرة للغاية في جميع أنحاء البلد. على سبيل المثال، يوم الأحد، أصابت غارة جوية للتحالف الذي تقوده السعودية بناية تبعد ٢٠٠ متر عن المرفق الدبلوماسي المؤقت الذي يضم موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين.

وخلال كانون الثاني/يناير، قدم المجتمع الإنساني حصص إعاشة شهرية لنحو ٢,٦ مليون شخص وشحنات المياه المباشرة إلى ٠٠٠ ٢٣٤ شخص، وإمدادات الوقود لمحطات ضخ المياه لأكثر من ٣ ملايين شخص. ووصلت الأنشطة الصحية لأكثر من ٠٠٠ ١٠٢ شخص. وخضع حوالي ٠٠٠ ٣٦ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد للفحص، وأدخل ٧٠٠ ٣ من الأطفال المصابين بسوء التغذية إلى برامج التغذية. تم توفير مواد الإغاثة الأخرى إلى أكثر من ٧٠٠ ٤٢ شخصا.

وعلى الرغم من هذه الجهود الشجاعة الجديرة بالثناء، يساورني بالغ القلق إزاء القيود المتزايدة على الحيز الإنساني التي نواجهها في تلبية الاحتياجات الهائلة للرجال والنساء والأطفال اليمنيين. وبالإضافة إلى البيئة الخطيرة بالفعل، فإن أطراف النزاع تسهم في الحد من إيصال المساعدات الإنسانية. ولا يزال الحوثيون والجماعات الحليفة غير متسقين في إتاحة إمكانية الوصول وحركة السلع الإنسانية والأفراد. وخلال الأسبوع الماضي، في حين أن بعض وكالات الأمم المتحدة قد أعطيت الموافقات فإن العديد منها لم يوافق على إرسالها بعثات مشتركة بين الوكالات إلى إب وتعز وصعدة. ولئن كان إيصال المساعدات الإنسانية مستمرا في المناطق حيث يوجد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فإن حركة العاملين في الأنشطة لإنسانية الدولية شاق للغاية وخطير جدا.

ولا يشمل ذلك مواقع في محافظة حضرموت فحسب، ولكن أيضا في عدن حيث الانعدام الشديد للأمن سائد.

وقد وصلت المساعدة الإنسانية إلى جيب مدينة تعز في أعقاب بعثة رفيعة المستوى بقيادة منسق الشؤون الإنسانية في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ويفرض الحوثيون على إمكانية الوصول إلى المنطقة قيودا شديدة، وهي موطن لما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ شخص. وشملت الشحنات غذاءً لحوالي ٠٠٠ ١٨ شخص، ومواد غير غذائية لما يقرب من ٢٥٠ ١ أسرة، وإمدادات طبية، بما في ذلك ١٧٠ اسطوانة أكسجين و ٠٠٠ ٣٠ وحدة للغسيل الكلوي. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، أوصلت مساعدة إضافية إلى الجيب، بما في ذلك المزيد من الغذاء لـ ٠٠٠ ١٨ شخص، وأدوية لعلاج السرطان، ومواد للجراحة والتخدير وعبوات سائل وريدي ، وعقاررات مضادة لفيروسات النسخ العكسي من فيروس نقص المناعة البشرية. وهذه تطورات إيجابية، وأشير إلى التزامات الحوثيين بشأن إمكانية الوصول إلى مدينة تعز التي قدمت أثناء المحادثات في بعل وتم إعادة التأكيد عليها للمبعوث الخاص أثناء زيارته الأخيرة إلى اليمن. وغالبا ما يستغرق وصول الإمدادات الإنسانية إلى الجيب وقتا طويلا ومفاوضات مطولة مع الأطراف في الميدان. تتواصل الجهود الرامية إلى إنشاء آلية رصد تتيح إمكانية وصول يمكن التنبؤ بها، مقارنة بالشحنات المخصصة التي تصل مرة واحدة.

كما أنه لا يزال من الصعب الوصول إلى المحافظات الشمالية، حيث إنها من بين الأكثر احتياجا في البلد، بسبب الصراع الدائر بلا هوادة، بما في ذلك الغارات الجوية، ولا سيما على المجتمعات المحلية على طول الحدود مع المملكة العربية السعودية، حيث الصراع على أشده. إن الوكالات الإنسانية والجهات الشريكة ملتزمة بتنفيذ عملية تقديم الغذاء والمواد الصحية ولوازم الصرف الصحي إلى حوالي ٠٠٠ ٣٥٠

شخص في محافظة صعدة. وهذا الشهر الذي مضى، تم تزويد أكثر من ٠٠٠ ٢٧٦ شخص بالغذاء في المحافظة.

وقد أثرت المراسلات التي وردت مؤخرا من المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بسلامة العاملين في المجال الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرة لجماعة الحوثيين على تخطيط المجتمع الإنساني، مما تسبب في تأخيرات في إرسال بعثات هامة خلال الأسبوعين الماضيين. ويأتي ذلك في أعقاب عدم سماح المملكة العربية السعودية بدخول المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية في ١٧ كانون الثاني/يناير. وفي ١١ شباط/فبراير، حولت قوات التحالف إلى ميناء جيزان السعودي وجهة إحدى السفن المستأجرة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي – the MV Mainport – التي كانت تحمل إمدادات إنسانية لمكاتب الأمم المتحدة في عدن وكانت قادمة من جيبوتي ومن المقرر توقفها الموافق عليه في ميناء الحديدة اليمني.

إن على أطراف النزاع واجب الحرص في إدارة العمليات العسكرية لحماية جميع المدنيين والأهداف المدنية – بما في ذلك المرافق والعاملين في المجال الإنساني ومجال الرعاية الصحية – من التعرض للاعتداء. كما ينبغي للأطراف الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مما يسبب أضرارا غير مقبولة بقتل أعداد كبيرة من المدنيين، وعن تدمير المنازل، والإعاقة الشديدة لتقديم الخدمات البالغة الأهمية في الأجلين الفوري والطويل، وترك المتفجرات من مخلفات الحرب وراءها. وأود أن أذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني المتمثلة في تيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق اليمنية. وستواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة بحياد ونزاهة في جميع أنحاء اليمن وفقا للحاجة، باستخدام الآلية المنشأة لوقف النزاع، في الرياض، مع التحالف من أجل موظفي المساعدة الإنسانية والإمداد والنقل، بما في ذلك تلك التي تصل أو تغادر المكاتب دون الوطنية في صعدة والحديدة وإب وعدن.

والمساعدة الإنسانية يجب أن تستكمل بالجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد وتدفق السلع التجارية التي تمس الحاجة إليها، وهو ما يعوقه بشدة الصراعُ الدائر. وبالنظر إلى اعتماد اليمن الشديد على استيراد الأغذية والوقود، سيكون من الأهمية بمكان التأكد من أن عمليات التفتيش وفقا للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لا تؤثر سلبا على الشحن البحري التجاري للمواد الأساسية إلى اليمن وهو ما يعتمد عليه المدنيون اليمنيون للبقاء على قيد الحياة.

ويسرني أن أبلغ أن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش قد أطلقت رسميا الآن. وعلى الآلية أن تسهم الآن في استمرار التحسينات في مستويات الواردات التجارية إلى الموانئ اليمنية التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة اليمنية، والتي لا يتم إيصالها عن طريق إحدى وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الإنسانية الدولية المعترف بها. وقد طلب الأمين العام رسميا من الحكومة اليمنية والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بتعيين ممثلين لحضور اجتماعات اللجنة التوجيهية بحلول ٢٢ شباط/فبراير. وقت تم إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وستعمل الآلية لمدة ستة أشهر أولية انطلاقا من جيبوتي، وستنتقل إلى عدن و/أو صنعاء عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك. وسوف يكون مقر الراصدين التابعين للآلية في جدة ودبي وصلالة كي يعملوا مع السلطات المعنية.

وخلال يومين، سيتم في جنيف إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٦. وتدعو الخطة إلى توفير ١,٨ بليون دولار لتغطية الاحتياجات الأكثر أهمية وأولوية في جميع محافظات البلد، بما في ذلك توفير المساعدة الغذائية لما يقرب من ٩ ملايين شخص، والمياه والصرف الصحي، لـ ٧,٤ ملايين شخص، وأنشطة الدعم الصحي العاجل لأت ١٠,٦

ملايين شخص، والتدخلات في حالات الطوارئ من أجل التخفيف من المعدلات المتزايدة لسوء التغذية الحاد. ومهما أكدت لا أبالغ في أهمية الدعم من الجهات المانحة لذلك المسعى، والحاجة الملحة التي نواجهها في التصدي للاحتياجات الإنسانية، الأمر الذي لا يزداد إلا سوءا ترتفع حدة الصراع.

وبعد مضي ما يقرب من العام على نشوب الصراع، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتصدى للكارثة الإنسانية الجارية في اليمن. ومرة أخرى، أشدد على الحاجة الملحة إلى أن يقوم المجلس، والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع، بإقناع أطراف النزاع بالتزاماتها بتيسير إمكانية الوصول المستمرة وغير المشروطة إلى جميع أجزاء اليمن، وباتخاذ مزيد من التدابير اللازمة لحماية المدنيين كما أعيد التأكيد على الطلب العاجل المتمثل في أن يضغط المجلس على الأطراف من أجل استئناف محادثات السلام والاتفاق على وقف لإطلاق النار.

إن الشعب اليمني يعاني. وهو يحتاج إلى أن يتصرف المجلس الآن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.